الدبلوماسية الجزائرية اتجاه الأزمات الإقليمية.
Algerian diplomacy towards regional crises

ب.د بلحميتي أمال/ المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية (الجزائر).
ب.د بوحادة سارة/ المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية (الجزائر).

ملخص:

نظرا لموقعها الإستراتيجي وإمتداداتها الإقليمية (مغاربيا – إفريقيا) عملت الجزائر على تفعيل دورها الإقليمي والتفاعل مع القضايا الإقليمية، بهدف تحقيق أمن واستقرار المنطقة بما يتماشى مع مصالحها الوطنية والقومية.ونتيجة للأوضاع الإقليمية التي تحيط بها من نزاعات وحروب، ومشاكل اجتماعية؛توجب على الجزائر تبني قرارات لحل هذه الأزمات ومواجهتها، بما يتوافق مع مبادئ سياستها الخارجية. وتجسيدا لهذه المبادئ؛ ساهمت الجزائر في تسوية النزاعات الإقليمية على مستوى الدائرتين المغاربية والإفريقية؛ سواء فيما تعلق بالنزاعات التقليدية أو الجديدة والتي يصح القول عليها أنها متجددة في ظل المعطيات الإقليمية والدولية.

الكلمات المفتاحية: الدبلوماسية الجزائرية– المبادئ– الأهداف– الأداء.

Abstract:

Due to its strategic location and regional extensions (Maghreb - Africa), Algeria has worked to activate its regional role and interact with regional issues in order to achieveregional security and stability according to its national interests. As a result of the regional situation that surrounds it from conflicts, wars and social problems, Algeria has to adopt decisions to resolve and confront these crises, in accordance with the principles of its foreign policy. Algeria has contributed to the settlement of regional conflicts in the Maghreban and African circles, both in relation to traditional or new conflicts, which can be said to be renewed in the light of regional and international realities.

مقدمة:

تشكل الدبلوماسية أداة أساسية من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية بهدف إدارة العلاقات الدولية عن طريق مجموعة من الوسائل السلمية؛ والجزائر كدولة محورية في المغرب العربي وبحكم إمتدادهاإفريقيا تعمل في سياق مستمر على مواجهة الأزمات التي تحدث في الدائرتين المغاربية والإفريقية،بطريقة سلمية تباعا لمبادئها وكذا ضرورات المصلحة الوطنية والقومية.ومن هنا نتطرق **بالبحث والتحليل لمدى فعالية الدبلوماسية الجزائرية اتجاه الأزمات الإقليمية؟**

أولا: الدبلوماسية الجزائرية تجاه الأزمات في الدائرةالمغاربية.

عملت الجزائر منذ حصولها على استقلالها السياسي على تسوية نزاعاتها الجوارية في الدائرة المغاربية لدرء التهديدات الخارجية؛سواء بالنسبة للقضايا القديمة كونها تشكل تهديدات تقليدية أو القضايا الجديدة بحكم إفرازات المعطيات الجديدة على الساحة الإقليمية. وكانت حرب الرمال أحسن مثال على مدى إدراك أن زعزعة الإستقرار الداخلي يشكل تحديا أمنيا منبعه الخارج عكس ما كان يظن صناع القرار إثر أزمة صائفة 1962.

الجهود الجزائرية في القضية الصحراوية:

تشكل الصحراء الغربية بالنسبة للجزائر إحدى القضايا مستعصية الحل إلى يومنا كتهديد أمني تقليدي على الحدود الغربية والجنوبية الغربية للبلاد، وقد بدأ النزاع في الصحراء الغربية منذ 1975 إثر الإنسحاب الإسباني وتقاسم الإقليم بين المغرب وموريتانيا مما أبقى الإحتلال قائما بالنسبة للشعب الصحراوي، وهوما دفع الجزائر لمعارضة الوضع القائم في المنطقة، كونها تساند قضية هدفها تصفية إستعمار؛ إذ يعتبر المبدأ من أهم ثوابت السياسة الخارجية الجزائرية خاصة مع وجود هذا التهديد الأمني على حدود بلادها مما يؤثر على إستقرارها.

أعلنتالجزائر اعترافها بالجمهورية الصحراوية رسميا بتاريخ: 06 مارس 1976، كما نشطت في تأييدها للشعب الصحراوي من خلال تقديم مجموعة مذكرات لكل من هيئة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية والمتضمنة رفض سياسة فرض الواقع التي لجأإليها المغرب في احتلال الصحراء الغربية من خلال المسيرة الخضراء التي اجتاحت الإقليم، [1] كما شنَّت الجزائر حملة إعلامية ودبلوماسية شرسة ضد العدوان المغربي على حرمة الأراضي الصحراوية من أجل كسب التأييد الخارجي إقليميا ودوليا للوقوف في وجه سياسة التوسع التي ينتهجها المغرب الأقصى والتي لطالما تميز بها النظام عبر مختلف مراحل التاريخ.

[1] Pascal Boniface, **La Géopolitique : Les Relations Internationales**,Eyrolles, Paris, 2011, PP. 115,116.

ونتيجة لهذه المساعي وغيرها؛أقرّ مجلس الأمن الحل رقم 690 بتاريخ 19 أفريل 1991 والمتضمن خطة مفصلة لإقامة استفتاء حر ونزيه أوكلت قيادته لجماعة مينورصو(MINURSO) فتمت جدولةعملية الإستفتاء في بداية عام 1992، إلا أن الأمر لقي اشكالات في التنفيذ حيثواجههم مشكلافي إعداد القوائم الإنتخابية التي تضم الآلاف من النازحين والمعمرين المغربيين الذينإجتاحوا الإقليم الصحراوي رفقة الملك **'الحسن الثاني'** من خلال المسيرة الخضراء لعام 1975؛ وهو ما يدفع للقول أن هذه القوائم المعدة بطريقة مخالفة لواقع الحال ولإنتماءات القبائل الأصلية؛ كون أغلب القاطنين ليسوا صحراويين وإنما مغربيين نازحين للصحراء؛ وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى استفتاء يقر بدمج إقليم الصحراء بالمغرب بمباركة الأمم المتحدة. ومنذ ذلك التاريخ يتم تأجيل الإستفتاءوهذا رغم لقاءات عديدة جرت بين الصحراويين والمغرب، ليتم التوصل لإتفاقية هيوستن **(HUSTON)**للعام1997 والإقرار بتعيين"**جيمس بيكر**" **(JamesBaeker)**مبعوثا خاصا للأمم المتحدة بغرض التوسط لدى طرفي القضية الصحراوية.[1]

حاول "**جيمس بيكر**" تقليص الهوة بين الطرفين من خلال العمل على إيجاد أرضية مشتركة للتفاهم تعطي مساحة لكلا الطرفين، من أجل التحفيز على إستمرار المساعي الرامية لإيجاد حل للقضية يرضي الطرفين المتنازعين؛ فقدم مقترحا للحكم الذاتي بصلاحيات واسعة تحت السيادة المغربية في ماي 2000 ؛ وهو المقترح الذيرفضته الجزائرفي 29 جويلية 2001؛ كون هذا المشروع (الإتفاق–الإطار) يجحف كثيرا حق جبهة البوليزاريوخاصة فيما يخص عمليةاختيار الهيئة التنفيذية؛ إذ يرشح لإحتلال غير مشروع للأراضي الصحراوية. ورغم أن "**بيكر**"قام بعدها بتعديل مخططه، إلا أنه في 31 جويلية 2003 لم يَتَبَنَّ مجلس الأمن الدولي الحل رقم 1495 المصادق على آخر صيغة لمخططه؛ بل فرض المخطط على الطرفين المتنازعين، فوافقت الجزائر والبوليزاريوعلى مخطط **'بيكر الثاني'**، في حين رفضه المغرب معتبرا إياه مهددا لأمنه ومصالحه في المنطقة.

يرجع رفض المغرب للحل بغرض تسوية القضية الصحراوية لعقيدته ونزعته التوسعية، ويرى أن الضرورة التاريخية تحتم إلحاق الصحراء الغربية بالمملكة لتوحيد المغرب العربي على مراحل، خلافا للجزائر التي ترى فيه حجة للتوسع بهدف إحياء فكرة المغرب الكبير[2]، وتؤكد ضرورة تمكين الشعب الصحراوي من تقرير مصيره مدافعة بذلك عن أهم مبدأ في سياستها الخارجية ومؤكدة على ضرورة إحلال السلام في المنطقة من أجل تكثيف الجهود للتنسيق داخل التكتل الإقليمي.

[1]ابراهيم سعادة، "**الجزائروالأمن الإقليمي**، " رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، ب. ت. ن، ص. 55.

[2] هي فكرة توسعية جاء بها الزعيم المغربي "علال الفاسي" مؤسس حزب الإستقلال؛ بموجب خريطة يبين فيها الحدود الحقيقية للمملكة إستنادا لأطروحة الحق التاريخي.

وكنتيجة لذلك؛ نجد المغرب يدعي أن الجزائر كانت متأكدة من كسب المغرب لتأييد أغلب القوى الكبرى؛ فبادرت بتقديم مقترح جديد للوسيط الأممي في 16 فيفري 2002 مفاده تقسيم الإقليم بين المغرب والبوليزاريو، تبعه إحتجاج المغرب عن طريق ممثله الدائم في الأمم المتحدة "**محمد بنونة**" قائلا بأن الهدف من المقترح الجزائري هوإنشاء دويلة تحت حماية الجزائر وأن الأخيرة كشفت عن رغبتها التوسعية، وأنها في نفس الوقت إعترفت بشكل غير مباشر بأن مشكلة الصحراء ليست قضية حق تقرير مصير لشعب كما كانت الحكومات الجزائرية المتعاقبة تقول، بل هي في الواقع خلاف مغربي–جزائري محض.[1]

إلا أن التدقيق في التصريحات المغربية يؤكد المغالطات التي تدفع بها لدعم موقفها التوسعي. فالرؤية الجزائرية تتم عن إدراك ووعي بمقومات الآخر ومدى قدرته على التأثير خصوصا في ظل وجود حلفاء يدعمونه داخليا وخارجيا مما يدفع للسعي لتحقيق المكاسب بالتدرج وليس دفعة واحدة كون الأمر عصي بمعطيات المرحلة.

بالتدقيق في الأمر؛ نجد أن الطرف المغربي كان يهدف إلى إسقاط الحجة على الجزائر وإقحامها كطرف أصيل في النزاع من خلال ضرب أهم عنصر في القضية بخصوص الجزائر وموقفها منها؛ حيث سعى لتفنيد حيادها في الأمر من خلال المساس بمصداقيتها، وفي هذا الشأن نجد المغرب يطلب مرارا الجلوس مع الجزائر لوضع حل توفيقي حول النزاع الصحراوي؛ إلا أنها تدرك تماما أن الجلوس على مائدة التفاوض هو بمثابة تصريح ضمني أنها طرف أصيل في النزاع المغربي–الصحراوي، وهوما تنفيه الجزائر مؤكدة على موقفها المساند للبوليزاريووالمستمد من أهداف ومبادئ سياستها الخارجية التي لا ترغب في الحياد عنها.

وبهذا؛ فإن الجزائر تؤكد مرارا بأنها ليست طرفا مباشرا في القضية الصحراوية؛بل هي طرف غير مباشر مهتم بالأمر كونه يشكل تهديدا حقيقيا على أمن واستقرار المنطقة. كما أنها تصرح دوما بإحترامها الشرعية الدولية وتوصيات الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن بصفتها عضوا ملاحظا. في المقابل؛ فإن الأمر لا يمنعها من دعم البوليزاريو، فقد وظفت الجزائر نفوذها ومكانتها في القارة الإفريقية لتقوية موقف البوليزاريومع الحرص الشديد على عدم دخولها المباشر في النزاع، لذا رفضت الدعوات الأوروبية (فرنسا، إسبانيا، منظمة الأمن والتعاون في أوربا) والأمريكية والتي سعت في مجملها لدفع الطرف الجزائري من أجل الدخول في مفاوضات مباشرة مع نظيره المغربي لتقرير مصير طرف ثالث وهو الشعب

---

[1] جمال عبد الجواد، "قضية الصحراء وأزمة الإتحاد المغاربي، " في: مجموعة من المؤلفين، **التقرير الإستراتيجي العربي 2002–2003**، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ط. 1، 2004، ص ص.373، 374.

الصحراوي، وهذا حرصا منها على عدم تحول التعارض بين البلدين في المواقف المتضاربة من القضية إلى نزاع مباشر بينهما، كما أن قبول الجزائر للجوء إلى الحوار مع المغرب الأقصى يعني سحب القضية من الأمم المتحدة وإسقاط حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره،[1]وبهذا فهي تتحكم في القضية عن بعد من خلال توجيهها لما يخدم الأمن والإستقرار بالمنطقة.

بالتمعن في الموقف الرسمي للطرف الجزائري من القضية الصحراوية نجد أن هدف الجزائر يكمن في إضعاف الآخر وإلحاق الضرر به، من خلال إنهاكه واستنزاف قدراته قدر الإمكان بما يحول دون تمكنه من الإستمرار أو تحقيق المزيد من الأهداف والمطامح؛ كون الأمر يشكل تهديدا مباشرا على حدودها الغربية؛ ويقينا من صناع القرار في الجزائر بالطبيعة التوسعية للنظام الملكي في المغرب. وبهذا؛فقد إستنفذ صراع المغرب والبوليزاريوعدة نقاط نسبية من الناتج القومي العام للمغرب، وعلى حسب الناشط الحقوقي والمحلل الإقتصادي"**فؤاد عبد المومني**" فإن: "ثمن هذه القضية هوبكل بساطة عدم تطوير المغرب".[2]

يجد الموقف الجزائري مرجعيته في مبادئ سياسته الخارجية والمستمدة من بيان أول نوفمبر 1954، والتي يموجبها قامت هذه الدولة التي ما كان يراد لها أن تقوم حتى من أقرب الجيران. لذا؛ فإن الطرح الجزائري في القضية الصحراوية يقوم من منطلق إعتبار القضية تصفية إستعمار مستندة لحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، وأن الحل العادل والدائم للنزاع المغربي الصحراوي لن يحصل إلا إذا مارس الصحراويون حقهم في تقرير المصير مثلما تنص عليه اللوائح الأممية وفق إستفتاء حر ونزيه، متمسكة بمبادئ الثورة التحريرية التي قامت عليها هويتها وعقيدتها والتي تعتبر مبادئ أصيلة في سياستها الخارجية.

الدبلوماسية الجزائرية تجاه الحراك بدول الجوارالمغاربي:

لما كانت البداية من تونس؛ وهي الدولة اللصيقة بالجزائر في حدودها الشرقية توجب الأمر التعامل مع المستجدات في ظل بيئة تعرف إضطرابات وتحولات على مدار الساعة، ثم شهد الأمر إفرازات على الشقيقتين ليبيا والمغرب؛ فردت الجزائر بما يخدم مصالحها وما له مرجعيته في أسسها ومبادئها في التعامل مع القضايا الخارجية.

---

[1]محمد محمود السريان، **الحدود الدولية في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2001، صص.118-120.

[2]تقرير الشرق الأوسط2007، "الصحراء الغربية: تكاليف النزاع، " إطلع عليه بتاريخ: 2016/02/22، على الساعة:01:28، في الموقع:
www. crisisgroup. org/Western%20Sahara/Arabic%

ففيما يخص تونس؛كانت تونس أول دولة عربية ومغاربية عرفت رياح التغيير ولحقت بها عدة دول أخرى (الثورات العربية في كل من مصر وليبيا اليمن وسوريا)، فقد كان تعامل الجزائر مع الوضع في تونس بتتبع المسلسل الثوري دون تدخل مطلق في مسار الثورة ومصير مجتمعها، وإلتزمت سياسة الحيطة والحذر بحيث عملت السلطات الجزائرية على حماية وتجنيد الحدود الرابطة مع تونس.[1] كما عمدت إلتزام الصمت والتكتم بمواقفها، وذلك راجع للثوابت الوطنية خصوصا فيما يخص عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة، كما سعت من جانب آخر لإحتواء موجة الثورة في تونس وعدم تصديرها للجزائر؛ وذلك من خلال إجراءات وقائية تمثلت فيتأمين الحدود وترك الثورة تجري مجراها، إضافة لذلك فهي لم تسمح بدخول الرئيس المخلوع "زين العابدين بن علي" للتراب الجزائري لتجنب أي انعكاسات تنجر عنها، ولكي لا يكون لها دخلا في مسار "ثورة مجتمع" كان يعاني من حكم تسلطي.

وبهذا؛ فقد أخذت الدبلوماسية الجزائرية في موقفها تجاه الثورة في تونس بمبدأ دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها، حتى مع أنظمتها الحاكمة وترك الثورة العارمة التي حدثت في تونس نهاية 2010 تأخذ مجراها؛ فهي لم تبدِ أي تدخل رسمي منها إلا فيما يخص العمل بمبدأ التعاون بين الدول المجاورة.وفي هذا السياق؛ قَدَّمت الجزائر مساعدات معتبرة لتونس قصد تدعيم وتنمية علاقات الجوار حيث إستلمت تونس الجزء الأكبر من المساعدات بعد إنتصار الثورة فيها.

والملاحظ؛ أن الموقف الرسمي الجزائري من التغيرات التي طرأت في تونس كان معتدلا؛ حيث إرتأت عدم حلّ المجلس التأسيسي والحكومة والدفع قدما بالمسار الإنتقالي نحوالإنتخابات لتحقيق إستقرار للمؤسّسات وللدولة عموما؛ فتونس شريك إستراتيجي على كل من الصعيد الأمني، السياسي، والإقتصادي، ولا يمكن للجزائر السماح بجعل تونس عرضة للإهتزازات ممّا يعرّضها بدورها لعدم الإستقرار بفعل إفرازات البيئة المجاورة.

شكلإستقبال الرئيس الجزائري "**عبدالعزيز بوتفليقة**"للشيخ"**راشد الغنوّشي**" و"**الباجي قايد السبسي**" رسالة موجّهة للداخل التونسي والخارج بأنّ الخارطة السياسية لتونس يتجاذبها قطبان إثنان لا غير؛ تصطف في نطاقهما بقيّة الأطراف الأخرى؛هما**'حركة النهضة'**و**'نداء تونس'**.[2] وهو ما أكدته مجريات الأحداث بعدها

---

[1]مالك عوني، "مواجهة اللايقين: محددات التفاعل والتأثير بين الثورات العربية والنظام الدولي"، **السياسة الدولية**، ع. 190، مركز الأهرام الإستراتيجي، أكتوبر 2012، إطلع عليه بتاريخ: 2015/01/25، على الساعة: 22:07، في الموقع:http://www.siyassa.org.eg/IssueSupplements/24.aspx

[2]فراح عباس، "مقاربة الجزائر للأزمة التونسية: محاولة للفهم"، إطلع عليه بتاريخ: 2015/01/26، على الساعة: 23:24، في الموقع:http://hoggar.org/2013/09/21/

رغم الإنتقادات الموجهة للموقف الجزائري والتي كانت تحاول جرها للمستنقع التونسي من خلال التدخل عسكريا.

سعت الجزائر لتقريب وجهات النظر بين القوى السياسية المختلفة في تونس بعد الثورة، بهدف قيامها بدور الوساطة بين الفرقاء السياسيين في تونس، من أجل تفعيل الحوار بينهم ودعم الثورة التونسية على مختلف الأصعدة وهو ما أشار إليه **عبد الملك سلال**(الوزير الأول أنداك) من "أن بلاده عازمة على مواصلة دعم تونس على الصعيد الاقتصادي والأمني والسياسي وفي مكافحة الإرهاب".فنتيجة للأوضاع غير مستقرة في تونس وظهور الهجمات الإرهابية واغتيال السياسيين **شكري بلعيد ومحمد براهيمي،** عمل الطرفين على التنسيق فيما بينهم توقيع إتفاقيات التعاون الأمني لمكافحة الإرهاب الذي يهددهما، إضافة إلى القضاء على التهريب في الشريط الحدودي الفاصل بينهما.حيث تم تشكيل لجنة خبراء عسكرية وأمنية من أجل بحث موضوع توقيع اتفاقية أمنية وعسكرية طويلة الأمد بين البلدين، ويشمل الاتفاق الأمني والعسكري المزمع عقده بين الجزائر وتونس أربعة مستويات للتعاون العسكري والأمني. الأول التعاون العملياتي، وهو أن تنشأ غرفة عمليات عسكرية مشتركة واختصاصاتها الإقليمية، ومدى قدرتها على اتخاذ القرار السريع ومستوى قياداتها وإمكانية الترخيص بإجتياز المجال الجوي في البلدين في حالات التعامل مع الجماعات الإرهابية. والثاني التعاون العسكري العام في مجال التدريب والتموين والإمداد، أما الثالث فهو أمني ويشمل تبادل المعلومات وإمكانية إستجواب أحد الطرفين للمشتبه فيهم بتهم الإرهاب في أي من البلدين، والرابع فهو اختصاصات اللجان العسكرية والأمنية المشتركة[1].

وفي الحالة الليبية؛فقد كانت الأزمة الليبية أشد من نظيرتها في تونس والمغرب؛ كونالزعيم الراحل "**معمر القذافي**" لم يقبل الوضع بتاتا، ودخل في حرب استنزافية مع شعبه تخللتها خطابات مسيئة أدت لحدوث ثورة عارمة، فتدخل الحلف الأطلسي وبعد شهور تمت تصفية القذافي وأتباعه، وتشكلت الحكومة الإنتقالية الحكم تماشيا مع الوضع الجديد. إلا أن الأمر لم يحل المشكل، ولاتزال ليبيا تدور في دوامة اللاأمن بين سكرة التدخلات الأجنبية وهمجية المليشيات الداخلية وولاءاتها على إختلافاتها.

وحيال ذلك؛ إكتفت الجزائر بالصمت تجاه مستجدات الثورة الليبية ولم تبد أي تجاوب ولا دعم لا لنظام "القذافي" ولا للمعارضة ولا حتى التدخل الأجنبي، كما لم تتدخل في مجريات الحراك الليبي (الثوار) رغم وجودها بصيغة أو بأخرى داخل التراب الليبي، واكتفت بالتصريح بأنها لا تعترف إلا بالكيان القائم،

[1]إبراهيم المنشاوي، توجه حذر: الموقف الجزائري من تطورات الأحداث في تونس". أطلع عليه بتاريخ: 2018/10/24، على الساعة: 14 :10من الموقع: .http://www.acrseg.org/36851

وتحترم الدول المجاورة ولا تتدخل في شؤونها الداخلية،[1] وهذا بالموازاة مع مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة واحترام مبدأ التعاون بين الدول المجاورة بإعتبارها ثوابت وطنية.

وبعد إنتصار الثوار؛ جاء أول تصريحات الحكومة الإنتقالية بعدم التعامل مع الجزائر ولوشكليا، لكن قيم الدبلوماسية الأمنية التي فرضتها الجزائر على مسارها أقنعت بموجبها الأطراف الليبية الحاكمة بطبيعة المبادئ التي تسلم بها الجزائر والتي تعد من ثوابتها الوطنية (عدم التدخل/ التعاون مع الدول المجاورة)،فتقبلت الوضع الذي فرض على الجزائر عدم مساعدة الثوار وبناء علاقات تعاون وصداقة، كما قامت الجزائر في المقابل بإرسال مساعدات مادية ولوجيستية معتبرة، ولم يتوقف الأمر عند هذا؛ بل تعداه بمساعدة اللاجئين الليبيين، وتدريب قوات الجيش الليبي والشرطة في مراكز عسكرية جزائرية (شرشال)(حسن الجوار)،لكن هذا لم يمنعها من تعزيز الأمن على الحدود للتصدي للإختراق من قبل المسلحين التابعين لتنظيم القاعدة بالمغرب الإسلامي.[2]

تميز الموقف الجزائري من الأزمة الليبية بالحياد كونه شأن داخلي، فلم تتحيز لأي طرف داعية إياهم للتفاوض من أجل وضع حل سياسي من خلال حوار وطني، كما رفضت أي تدخل أجنبي لإيمانها ويقينها لما له من تداعيات سلبية على أمن وإستقرار المنطقة. فعملت الجزائر تجاه الأزمة الليبية على أربع محاور أساسية، تمثلت في: ضرورة إحترام وحدة ليبيا وسيادتها وسلامتها الترابية،الدعوة للحوار السياسي وانتهاج مسار توافقي، ضرورة وقف العمليات العسكرية لمختلف الميليشيات، رفض تدويل الأزمة الليبيةوالتحذير من تداعيات التدخل الأجنبي[3].

وفي نفس السياق سعت الجزائر لجمع الأطراف الليبية على طاولة التفاوض للوصول إلى حل سلمي، وقامت بعدة جولات (من مارس 2015الى جوان 2015) ضمت ممثلي الأحزاب السياسية والنشطاء السياسيين، فأهم ما جاء في المحادثات ضرورة جمع الفرقاء الليبيين للحوار، التداول السلمي على

---

[1]نصير زرواق، "الجزائر والأزمة الليبية"، مركز الجزيرة للدراسات، أطلع عليه بتاريخ: 2015/01/24، على الساعة: 01:10، في الموقع:
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2014/11/4/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A9

[2]المرجع نفسه.

[3]زاوشي صورية، "الأزمة الليبية والقوى الدولية: وجهات نظر متباينة ومصالح متنافسة"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، ع.49،50، شتاء–ربيع 2016، بالمجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، 2016، ص ص.145،146.

السلطة، قضايا مكافحة الإرهاب، ومواجهة الإحتياجات الإنسانية للسكان، إضافة إلى دعم الحوار السياسي وحل الأزمة الليبية بطريقة سلمية[1].

لقد تحفظت الجزائر على كثير من القرارات منها الأزمة الليبية والتي دخلت فيها أطراف خارجية لأنها كانت تدرك نتائج السيناريوهات المتوقعة والتي ستكون سلبية أكثر منها إيجابية من خطر الإنكشاف الأمني المخطط من أطراف دول أجنبية ليست ليبية في نقل الثورة من مصر وتونس وتصديرها إلى الجزائر.

أما بالنسبةللمغرب الأقصى؛ فقد كانت مختلفة قليلا كون الإنتفاضات التي عرفتها البلاد نجم عنهاتحركات تمثل أهمها في حملة إحتجاجات شعبية قادها الشباب (حركة 20فبراير) بدعم من أحزاب سياسية وهيئات حقوقية بتاريخ: 20 فيفري2011، وقد شهدت المظاهرات رفع مجموعة من الشعارات التي تنوعت بين أولويات دستورية وسياسية واجتماعية واقتصادية، فيما اتخذت المطالب في كثير من الأحيان طابعا محليا، من خلال رفع مطالب إجتماعية ترتبط بالحق في الشغل والسكن، أو الدعوة إلى إقالة بعض المسئولين المحليين، أوفتح تحقيقات في قضايا فساد إداري ومالي محليين.[2]

وإثر هذه الإحتجاجاتأعلن الملك محمد السادس في خطابه يوم 9 مارس 2011 عن مجموعة من التعديلات الدستورية في إطار ثوابت الملكية وإمارة المؤمنين وإطلاق المرحلة الموالية لمسار الجهوية المتقدمة من خلال ترسيخها دستوريا وانتخاب المجالس الجهوية بالاقتراع العام والمباشر وتخويل رؤساء المجالس الجهوية سلطة تنفيذ مقرراتها بدل إسناد ذلك للولاة والعمال، وهوما أسهم في احتواء الأزمة، وقد كان نجاحا معتبرا للتخفيف من حدة الأزمة[3].

إثر حدوث موجة حراك مجتمعي مغربي واسع إكتفت الدبلوماسية الجزائرية بحماية الحدود الغربية، والأخذ بسياسة الترويج المعبئ للشعب الجزائري بمستوى الإنزلاق الذي آل إليه في العشرية السوداء، كما أخذت الدبلوماسية عملها التأثيري داخل الوطن للتحذير من مستوى الإنزلاق الذي سيأخذ الجزائر في حال الحراك الشعبي والتذكير بمآسي العشرية السوداء.

---

[1] ابراهيم مشعالي، "دور المقاربة الجزائرية في حل الأزمة الليبية"، **مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية**، ع.06، 2016، ص.93.

[2] Laila Mernissi,«Le Mouvement Du 20 Février Au Maroc;Vers Une Seconde Indépendance ? »**Revue Averroès** ,N°4–5 2001,P.06.

[3] ادريس الاكريني ،"الإصلاح بالمغرب بين تدبير المرحلة و دعم الانتقال الديمقراطي"،**مجلة السياسة الدولية** ، مركز الأهرام الإستراتيجي، القاهرة، 2011،ص.24.

ثانيا: الدبلوماسية الجزائرية تجاه الأزمات فيالدائرة الإفريقية.

لطالما كانللدبلوماسية الجزائرية صدى على الصعيد الإفريقي جراء سعيها الحثيثلخدمة مصالح القارة، وتحقيق السلم والأمن والعمل دوما على إيجاد حلول وسطية لتسوية النزاعات الواقعة بين الدول الإفريقية.لكنها عرفت تراجعا في الأداء في تسعينيات القرن العشرين نتيجة الأزمة الأمنية التي عاشتها الجزائر، إلا أنها بنهاية العشرية السوداء عملت على استرجاع دورها الريادي في المنطقة من خلال عدة مبادرات بدءا بالمشاركة في الدورة الخامسة والثلاثون (35) لمنظمة الوحدة الإفريقية، إطلاق مبادرة الشراكة الجديدة من أجل التنمية، ودور الوساطة لحل النزاعات بالطرق السلمية، والتعاون لتحقيق الأمن الإفريقي.

لعبت الجزائر دورا كبيرا في إنجاح قمة الوحدة الإفريقية الخامسة والثلاثون والتي إنعقدت بالعاصمة 1999 رغم الظروف السائدة آنذاك (ظاهرة التحول الديمقراطي، أزمة الديون، النزاعات الحدودية، الفقر والتصحر)[1]؛فاستغلت الجزائر القمةفي فك الحصار عليها من جهة، وتأكيد دورها الريادي من جهة أخرى[2]، حيث ساهمت في تسوية عدة نزاعات بينية كانت عصية على الحل.

الجهود الجزائرية في النزاعات البيدولاتية:

يشكلالنزاع الأثيوبي–الإريتريأحد أهم النزاعات التي استنزفت قوى الطرفين لتعنتهما؛ مما صعب دور الوسيط في العملية؛ وتحركت الدبلوماسية الجزائرية في 12-14 جويلية 1999 إثر انعقاد القمة سالفة الذكر؛ وانطلاقا من إيمانها وتكريسها لمبدأ التسوية السلمية للنزاعات وضرورة التعاون الإفريقي، فتبلورتجهودها في طرح وثيقة عرفت بإجراءات وضع **'اتفاق–إطار'** منظمة الوحدة الإفريقية حول تسوية النزاع؛ والتي أهم ما ورد فيها أنيلتزم الطرفان بوقف العمليات العسكرية، وأي شكل من أشكال الإدعاءات المعرضة التي من شأنها أن تشجع الإستمرار في الإقتتال، وكذا قبول الطرفين نشر ملاحظين عسكريين من دول منظمة الوحدة الإفريقية بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة، والقيام بإجراءات عودة الإدارة المدنية وعودة اللاجئين إلى المناطق المعنية التي يتم تحديدها بعد وقف القتال.

تلقت هذه الوثيقة قبولا من طرف إريتريا أما إثيوبيا فقد أبدت تحفظها بحجة دراستها في **'أديس أبابا'** والرد عليها لاحقا، وفي نفس الوقت كلف رئيس الجزائر الحالي"**عبد العزيز بوتفليقة**" والأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية بمتابعة المجهودات لتسوية النزاع، بتكليف السيد"**أحمد أويحي**" وزير العدل آنذاك بمتابعة

---

[1] و. أ. ج، "القمة الإفريقية بالجزائر"، **مجلة الخمسينية**، وزارة الشؤون الخارجية، الجزائر، ص.10.

[2] عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري: أوربا المتوسط والأطلسي**. المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2005، ص.63.

توصيات قمة الجزائر؛ حيث قام بزيارة ميدانية لعاصمتي الدولتين في 22–25 جويلية 1999 أين أجرى محادثات مع رؤساء الدولتين خاصة الإتفاق –الإطار للمنظمة الخاص بتسوية النزاع حيث أكد الطرفالإريتري على إلتزامه الصريح بالإتفاق عكس نظيرهالإثيوبي المتحفظعلى بعض بنود الوثيقة.[1]

ففي 5–11 أوت 1999 قام السيد "**أحمد أويحي**"**بجولة ثانية** للدولتين فقدم وثيقة الترتيبات الفنية، والتي وافقت عليهاإريتيرياأما إثيوبيا إعترضت أيضا على بنود الوثيقة مما أوجب على المبعوث القيام **بجولة ثالثة**مابين 22–26 أوت 1999 للدولتين تكللتبقبول إثيوبيا للوثيقة. إلا أن التوتر إستمر إلى غاية 24–30 أكتوبر 1999 في**الجولة الرابعة** التي باءت بالفشل؛مما أدى إلى ضرورة عقد إجتماع فريق عمل في الفترة 03–06 فيفري 2000 بالجزائر لمناقشة الأوضاع من جديد حيث كانت هناك **جولة خامسة** 24 فيفري إلى 4 مارس 2000التي إنتهت بالموافقة الإثيوبية على الوثيقة غير الرسمية التي أرسلها الرئيس الجزائري في ديسمبر 1999 بهدف تدعيم السلام.[2]

وعلى النقيض؛ نجد إريتريا رافضة للوثيقة وهو ما أجبر الرئيس الجزائريلإقتراح**مفاوضات غير مباشرة** بين البلدين بغية الوصول لصيغة ترضي كلاهما؛ جاءت في 29 ابريل 05 ماي 2000 بمشاركة وزيري خارجية البلدين بحضور السيد "**أحمد أويحي**" عن الجانب الجزائري **و**ممثلين من الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي؛ والتي باءت هي الأخرى بالفشل؛ مما أدى لمتابعة الرئيس "**عبد العزيز بوتفليقة**" جهوده لحل النزاع إيمانا بمبدأ الحل السلمي النزاعات، وتمت **جولة سادسة**في 22–24ماي 2000 للتوصل إلى وقف إطلاق النار؛ حيث أصدر في 24 ماي 2000 بيانا يقر فيه الطرفين بعدم نشر قواتهما المسلحة ووقف إطلاق النار. لكن نتيجة لتأزم الأوضاع وتفاقم المواجهات العسكرية بعد إجتياح القوات العسكرية الإثيوبية للمدن الداخلية؛ قام الرئيس بزيارة أخرى للدولتين (الجولة السابعة)25–27 ماي 2000 حرصا على دعم السلم وحل النزاع بالطرق السلمية فتوصللإقناع الطرفين باستئناف المفاوضات غير المباشرةابتداءمن تاريخ 29 ماي 2000.[3]

وفي 18 جوان 2000 تم التوقيع على إتفاقوقف إطلاق النار والذي جاء كتتويج لجهود الوساطة الجزائرية التي قامت بها منذ أن تسلمت رئاسة منظمة الوحدة الإفريقية في جويلية 1999. ومن أهم بنود الإتفاق أن يسوى النزاع بالطرق السلمية، وعدم اللجوء لإستعمال القوة، والتأكيد على الإلتزام بالحدود الموروثة عند

[1]محمد بوعشة، **الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الإفريقيوإدارة الحرب الإثيوبية –الإرتيرية**، دار الجيل، بيروت،ط. 1، 2004)، ص.150.
[2]المرجع نفسه.
[3]محمد بوعشة، **مرجع سابق**، ص.150.

الإستقلال.[1] وقد تم إعادة تجديد الثقة في الرئيس **عبد العزيز بوتفليقة**في جويلية 2000وتفويضه لمواصلة عمله للتوصل إلى تسوية سلمية ودائمة للنزاع، فدعا البلدين لمحادثات السلم بالجزائر في 23 –27 أكتوبر 2000 حيث ناقش المسائل المتعلقة بالحدود ومسألة التعويضات والبحث حول جذور النزاع والوقف الكلي للمعارك والهجومات العسكرية.[2] وتكللت هذه الخطوة بتتويج إتفاق وقف إطلاق النار الذي يدل على قبول الوساطة الجزائرية ونجاحها، ودفع عجلة السلام الإفريقي بتوقيعإتفاق سلام شامل ونهائي بين الرئيس الإريتري"**اساياسافروكي**" والوزير الأول الإثيوبي "**مليس زيناوي**"في 22 ديسمبر 2012[3].

وبهذا؛ ووفقا لمجريات الأمور يتسنى لنا الإقرار بالدور الريادي الذي لعبته المساعي الجزائرية في جولاتها الماراثونية من أجل إحلال السلم في المنطقة، والتوفيق بين الأطراف المتنازعة تفاديا للمقاربات الصفرية والحلول المجحفة في حق أي طرف مقارنة بالآخر.

الجهود الجزائرية في النزاعات اللاتماثلية:

وفي هذا السياق؛ لا يمكن إهمال دور الدبلوماسية الجزائرية في قضية **الطوارق في مالي** والتي تعود إلى فترة التسعينياتمن خلال عدة مفاوضات،*كانت تهدف كلها لحل النزاع بطريقة سلمية بعيدا عن القوة بدءَ بإتفاق تمنراست 1991، وصولا لإتفاقية السلام لعام 2006.

ولكن وبفعل ثورات الربيع العربي إزداد الأمر سوءَ خاصة بعد سقوط النظام الليبي الذي أدى لهجرة غالبية المقاتلين الطوارق من ليبيا لمواطنهم الأصلية في كل من مالي والنيجر؛مدججين بالسلاح والعتاد الحربي المتطور، فقاموا بتاريخ 17جانفي2012 بهجوم ضد القوات المسلحة المالية في منطقة '**كيدال**' و '**منياكا**' مطالبين بحق تقرير المصير؛وسيطرة الطوارق على شمال مالي[4].

وبهذا؛ ولتفادي النزاع المسلح دعا الطرف الجزائري إلى ضرورة فتح قنوات الحوارفي نوفمبر 2012 بين ممثلين حركة الأزواد والحكومة المالية وبعض الإسلاميين داخل مالي لإيجاد أرضية مشتركة للنزاع[5]؛ إلا

[1] النص الكامل لإتفاق وقف إطلاق النار الموقع في 2000/06/18 من قبل وزيري خارجية البلدين، ص.1.

[2] إدريس عطية، **مقاربة الجزائر في هندسة الأمن الإفريقي** ،أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 03 كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014، ص ص.263–265.

[3] وثيقة النص الكاملللإتفاق السلام بين إثيوبياواريتريا الموقع في 2000/12/12، ص.01.

*للمزيد من التفاصيل عن المفوضات الجزائرية في قضية مالي أنظر : نبيل بويبية، "مسالة التوارق في المقاربات الأمنية للدول المغاربية دراسة في طرق التوظيف"، مداخلة ألقيت في ملتقى وطني موسوم بعنوان : **إشكالية الأمننة في المغرب العربي**. صص.15–20.

[4] خالد عظيم، "الجوار المالي :التداعيات الإقليمية لإنفصال الأزواد في مالي"، **السياسة الدولية**، ع. 189، مركز الأهرام الإستراتيجي، القاهرة، جويلية 2012، ص ص.112–116.

[5] سعد المهدي، "قضية الطوارق في المالي "، **قراءات إفريقية**،ع. 13، سبتمبر 2012، ص ص.32–41.

أن اختراق أنصار الدين لهذه الوساطة زاد الوضع سوءًفتمالتدخل العسكري الفرنسي بحجة مكافحة الإرهاب.وهو ما رفضته الجزائر انطلاقا من مبادئ سياستها الخارجية، ونتيجة لما يمليه هذا التدخل من تداعيات أمنية على أمن واستقرار البلاد على حد تعبير الوزير الأول **أحمد أويحيى** " أي تدخل أجنبي في مالي سيمثل تهديدا أمنيا للجزائر"،[1]حيث قامت الدبلوماسية الجزائرية على مبدأ الحوار مع جميع الأطراف لحل الأزمة المالية بطريقة سلمية بعيدا عن القوة، فباشرت –الجزائر– وساطتها لحل الأزمة، وفقا لعدة جولات كالتالي:[2]

الجولة الأولى: حاولت الجزائر تقريب وجهات نظر حركات شمال مالي، وهي مرحلة بالغة الأهمية لتوفير شروط نجاح الحوار المالي الشامل، ففي 05 جوان 2014 : تم استقبال حركات شمال مالي من أجل مشاورات تمهيدية موسعة في إطار جهود المجتمع الدولي والبلدان المجاورة لمالي بهدف البحث عن حل نهائي لمشكل شمال مالي. فتم التوقيع على إعلان الجزائر في 09 جوان 2014 جددت من خلاله على الإرادة في العمل على توطيد ديناميكية التهدئة الجارية ومباشرة الحوار المالي الشامل.وفي 14 جوان 2014 وقعت الحركة العربية للازواد والتنسيقية من أجل شعب الازواد وتنسيقية الحركات والجبهات القومية للمقاومة بالجزائر العاصمة على أرضية جددت فيها على ‘‘احترام السلامة الترابية والوحدة الوطنية لمالي’’كما عملت الجزائر على عقد اجتماع رفيع المستوى (16جويلية 2014) لدعم الحوار المالي من أجل تسوية الأمن في شمال مالي فتوج بتوقيع توقيع المشاركين في الحوار المالي على خارطة طريق من اجل المفاوضات في إطار مسار الجزائر ووثيقة تتعلق بوقف الاقتتال(24 جويلية 2014).

الجولة الثانية 01 سبتمبر 2014 :تمكنت الجزائر في هذه الجولة من جمع كل لأطراف على طاولة التفاوض.

الجولة الثالثة 19 أكتوبر 2014 : الجولة الثالثة من الحوار المالي الشامل يبدأ بالجزائر العاصمة بحضور ممثلين عن الحكومة المالية والجماعات المسلحة لشمال مالي وكذا كافة الأطراف المعنية. فتم استئناف الحوار في 21 أكتوبر 2014 من أجل بدء أشغال الجولة الثالثة من المفاوضات بين الحكومة المالية وممثلي الجماعات السياسية–العسكرية لمنطقة شمال مالي التي انضمت لمسار المفاوضات تحت قيادة الجزائر التي أشرفت على الوساطة.

---

[1] حورية ساعو، محمد غربي، "موقف الجزائر من التدخل العسكري الفرنسي في مالي"، **مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية**، ع.18، جوان 2017، ص253.

[2] ----، "الحوار المالي الشامل: تسلسل الأحداث" ، أطلع عليه بتاريخ، 21-10-2018، على الساعة 19:37 من الموقع: https://www.djazairess.com/aps/415989

وفي 23أكتوبر 2014 انطلقت الجولة الرابعة من المفاوضات، وافقت الحكومة المالية وممثلي الجماعات السياسية–العسكرية لمنطقة شمال مالي ‘‘كقاعدة متينة’’ على وثيقة تفاوض تتضمن عناصر اتفاق سلم قدمته الوساطة. كما عقدت عدة اجتماعات في هذه الجولة وصولا للجولة الخامسة 16فبراير 2015 : الجولة الخامسة من الحوار المالي الشامل تبدأ بالجزائر العاصمة بين الحكومة المالية وممثلي الجماعات السياسية–العسكرية لشمال مالي التي انضمت لمسار المفاوضات تحت قيادة الجزائر.التي كان من أهم نتائجها التوقيع على اتفاق السلم والمصالحة في مايو 2015. وفي 20 جوان من نفس السنة 2015 تم التوقيع النهائي على اتفاق السلم والمصالحة في مالي.[1]وهو ما يحسب لصالح الأداء الجزائري جراء نجاح الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاع بالطرق السلمية.

أما بالنسبة **للنزاع النيجيري مع الطوارق**؛ فقد عملت الجزائر على عقد اتفاق بين حكومة النيجر وحركات متمردي الطوارق بتاريخ 28 نوفمبر 1997 بالجزائر؛ فجاء ذلك كتتويج للوساطة الجزائرية التي قادت ثلاثة لقاءات الأول في 28 أكتوبر 1997، والثاني 18 –21 نوفمبر 1997، والثالث 21–28 نوفمبر 1997. وفي الأخير نص البروتوكول على وقف إطلاق النار وإطلاق سراح الأسرى، الشروع في عملية نزع الألغام، إقرار عفوشامل، إدماج قوات التمرد في السلك العسكري وشبه عسكري، وإشراك الطوارق في شؤون تسيير البلاد بصفة عامة.[2]

وبهذا نلاحظ أنه رغم عدم الإقرار بمركز وفاعلية هذه الأطراف إلا أن الطرف الجزائري حاول جاهدا تفهم مطالبهم والسعي لتخفيض حدة الأزمات التي كانوا يتسببون فيها، من أجل الوصول لحلول سلمية تبعد المنطقة عن أي أخطار في حال تفاقم الوضع الذي من شأنه الإنتقال إليها.

خاتمة:

نستنتج مما سبق؛ إدراك مدى فعالية الدبلوماسية الجزائرية في سياقها الخارجي؛ مما أعطاها وزنا ومكانةفي السياقين الإقليمي والدولي، وإتسامها بدبلوماسية الفعل بدلا من دبلوماسية القول؛ من خلال سعيها الحثيث على العمل على تنمية السلم بين دول الجوار، والتخلص من كل عوامل سوء التفاهم عن طريق فتح قنوات الحوار والتشاور لحل الخلافات التي يمكن أن تنشأ بين الدول المتجاورة، وكذا إستغلال كل الإمكانات لتنمية علاقات التعاون والتضامن وتحرير المبادلات بين الدول؛لتصبح المصالح مرتبطة

[1]– ع. شوارد، " مبادرة الجزائر تتكلل بإمضاء الحركات الأزوادية على اتفاق السلم والمصالحة بالأحرف الأولى"، **جريدة النهار الجزائرية**، ع. 2322، 16 ماي 2015، ص.09.

[2]إبراهيم مجاهد، دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات المسلحة الإقليمية(دراسة حالة النزاعات الإفريقية نموذجا)، **مجلة صوت القانون**، ع.08 ، 2017، ص247

بروابط متينة لا يمكن أن تتلاشى بمجرد سوء التفاهم؛ كل هذا دون الخروج عن مبادئ سياستها الخارجية.فهدا ما أثبتمدى فعالية دبلوماسيتها الرسمية وغير الرسمية في التعامل مع القضايا الإقليمية وخصوصا منها الأزمات المعروفة بحساسية الموقف وضيق الوقت.

قائمة المراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية:

الوثائق الرسمية:

النص الكامل لإتفاق وقف إطلاق النار الموقع في 2000/06/18 من قبل وزيري خارجية البلدين.

وثيقة النص الكامل لإتفاق السلام بين إثيوبيا واريتريا الموقع في 2000/12/12.

الكتب:

السريان محمد محمود ،**الحدود الدولية في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001.

بن عنتر عبد النور ، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري: أوربا المتوسط والأطلسي**. المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.

بوعشة محمد، **الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي وادارة الحرب الإثيوبية –الإرتيرية**، دار الجيل، بيروت، ط. 1، 2004.

المجلاتوالجرائد:

عظيم خالد، "الجوار المالي :التداعيات الإقليمية لإنفصال الأزواد في مالي"، **السياسة الدولية**، ع. 189، مركز الأهرام الإستراتيجي، القاهرة، جويلية 2012 .

مشاعلي ابراهيم ، "دور المقاربة الجزائرية في حل الأزمة الليبية"، **مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية**، ع.06، 2016.

و. أ. ج، "القمة الإفريقية بالجزائر"، **مجلة الخمسينية**، وزارة الشؤون الخارجية، الجزائر.

–الإكرينيادريس،"الإصلاح بالمغرب بين تدبير المرحلة و دعم الانتقال الديمقراطي"، **مجلة السياسة الدولية**، ع. 2011.

–المهدي سعد المهدي، "قضية الطوارق في المالي "، **قراءات إفريقية**، ع. 13، سبتمبر 2012.

–ساعو حورية، غربي محمد، "موقف الجزائر من التدخل العسكري الفرنسي في مالي"، **مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية**، ع.18، جوان 2017.

-ع. شوارد، " مبادرة الجزائر تتكلل بإمضاء الحركات الأزوادية على اتفاق السلم والمصالحة بالأحرف الأولى"، **جريدة النهار الجزائرية**، ع. 2322، 16 ماي 2015.

-مجاهد إبراهيم، "دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات المسلحة الإقليمية(دراسة حالة النزاعات الإفريقية نموذجا)"، **مجلة صوت القانون**، ع.08 ، 2017.

التقارير:

تقرير الشرق الأوسط2007، "الصحراء الغربية: تكاليف النزاع، " إطلع عليه بتاريخ: 2016/02/22، على الساعة: 01:28، في الموقع:*www. crisisgroup. org/Western%20Sahara/Arabic%*

عبد الجواد جمال، "قضية الصحراء وأزمة الإتحاد المغاربي، " في: مجموعة من المؤلفين، **التقرير الإستراتيجي العربي 2002-2003**،**مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية**، القاهرة، ط. 1، 2004.

الندوات:

بوييبةنبيل، "مسألة التوارق في المقاربات الأمنية للدول المغاربية دراسة في طرق التوظيف "، مداخلة ألقيت في ملتقى وطني موسوم بعنوان : **إشكالية الأمننة في المغرب العربي.**

6- الأطروحات والرسائل الجامعية:

سعادة ابراهيم، "**الجزائر والأمن الإقليمي**"، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، ب. ت. ن.

عطية إدريس، "**مقاربة الجزائر في هندسة الأمن الإفريقي**"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 03 كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014.

المواقع الإلكترونية:

----، "الحوار المالي الشامل: تسلسل الأحداث" ، أطلع عليه بتاريخ : 21-10-2018، على الساعة 19:37 من الموقع: https://www.djazairess.com/aps/415989

المنشاوي إبراهيم، توجه حذر: الموقف الجزائري من تطورات الأحداث في تونس".أطلع عليه بتاريخ: 2018/10/24، على الساعة: 14 :10 من الموقع: http://www.acrseg.org/36851

زرواق نصير، "الجزائر والأزمة الليبية"، مركز الجزيرة للدراسات، أطلع عليه بتاريخ: 2015/01/24، على الساعة: 01:10، في الموقع: http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2014/11/4/

عونيمالك، "مواجهة اللايقين: محددات التفاعل والتأثير بين الثورات العربية والنظام الدولي"، **السياسة الدولية**، ع. 190، مركز الأهرام الإستراتيجي، أكتوبر 2012، أطلع عليه بتاريخ: 2015/01/25، على الساعة: 22:07، في الموقع: http://www.siyassa.org.eg/IssueSupplements/24.aspx

فراح عباس، "مقاربة الجزائر للأزمة التونسية: محاولة للفهم"، أطلع عليه بتاريخ: 2015/01/26، على الساعة: 23:24، في الموقع: http://hoggar.org/2013/09/21/

ب- المراجع باللغة الأجنبية:

Les livres :

Boniface Pascal, **La Géopolitique : Les Relations Internationales,** Eyrolles, Paris, 2011.

Mernissi Laila,« Le Mouvement Du 20 Février Au Maroc;Vers Une Seconde Indépendance ? »**Revue Averroès** ,N°4-5 2001.